وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 14 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط ينخفض وسط مخاوف تراجع الطلب في «الولايات المتحدة والصين»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الاثنين، لتعكس اتجاهها الصعودي الذي حققته يوم الجمعة، مع تجدد المخاوف بشأن تراجع الطلب في الولايات المتحدة والصين مما أثر على معنويات السوق. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير 71 سنتا، بما يعادل 0.87 بالمئة، إلى 80.72 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم ديسمبر 76.49 دولارا، بانخفاض 68 سنتا، أو 0.88 بالمئة.

وكان كلا الخامين أقل بكثير من المتوسط المتحرك لمئة يوم البالغ 86.61 دولارا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط و82.31 دولارا لبرميل برنت. وارتفعت الأسعار نحو 2 % يوم الجمعة الماضي مع إعراب العراق عن دعمه لتخفيضات إنتاج النفط من جانب أوبك+، لكنها خسرت نحو 4 % خلال الأسبوع، محققة ثالث خسائر أسبوعية للمرة الأولى منذ مايو.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس وحدة إن إس تريدينج التابعة لشركة نيسان للأوراق المالية: «يركز المستثمرون بشكل أكبر على الطلب البطيء في الولايات المتحدة والصين، في حين انحسرت إلى حد ما المخاوف بشأن تعطل الإمدادات المحتمل بسبب الصراع».

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية الأسبوع الماضي إن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة هذا العام سيرتفع بنسبة أقل قليلا من المتوقع في السابق بينما سينخفض الطلب. وأضافت أن استهلاك الفرد من البنزين في الولايات المتحدة قد ينخفض في العام المقبل إلى أدنى مستوى له منذ عقدين.

كما أدت البيانات الاقتصادية الضعيفة الصادرة الأسبوع الماضي من الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، إلى زيادة المخاوف من تعثر الطلب. وانخفضت أسعار المستهلكين في الصين إلى أدنى مستوياتها في حقبة الوباء في أكتوبر، مما ألقى بظلال من الشك على قوة الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

ومع ذلك، قال كيكوكاوا، إن أسعار النفط ستحظى بالدعم إذا اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 75 دولارًا للبرميل. وقال كيكوكاوا: «إذا تراجعت السوق أكثر، فسنرى على الأرجح دعماً للشراء، وسط توقعات بأن السعودية وروسيا ستقرران مواصلة تخفيضاتهما الطوعية للإمدادات بعد ديسمبر».

وأكدت السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط، الأسبوع الماضي أنهما ستواصلان تخفيضاتهما الطوعية الإضافية في إنتاج النفط حتى نهاية العام مع استمرار المخاوف بشأن الطلب والنمو الاقتصادي في الضغط على أسواق الخام. وتجتمع

أوبك+، منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا، في 26 نوفمبر.

وعلى جانب العرض، قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، إن شركات الطاقة الأميركية خفضت عدد حفارات النفط العاملة للأسبوع الثاني على التوالي إلى أدنى مستوياتها منذ يناير 2022. ويشير عدد منصات الحفر إلى الإنتاج المستقبلي.

وقال محللو شركة بينغ آن للأوراق المالية، في مذكرة بحثية، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الاثنين وسط مخاوف متزايدة بشأن الطلب وتراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية. وقالوا: «إن المخاوف بشأن إمدادات النفط الخام بسبب الحرب وقد تراجعت بشكل كبير، كما تراجعت علاوة المخاطر الجيوسياسية». ومن المتوقع الآن أن ينكمش إجمالي الطلب على النفط إلى 20.15 مليون برميل يوميًا هذا العام، مع وصول استهلاك البنزين في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له منذ 20 عامًا، وطلب مصافي التكرير الصينية كميات أقل من النفط الخام لشهر ديسمبر.

وقال محللو أويل برايس حول أسعار النفط الخام، إن ديناميكيات العرض والطلب ليست مواتية للتعافي الفوري. وعلى الرغم من التخفيض المستمر للإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرين في أوبك+، فقد ارتفع إنتاج النفط من المنظمة للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر. ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج من نيجيريا وأنجولا. كما ساهم الأعضاء الصغار في المجموعة من خلال التغلب على العوامل التي تؤثر على الإنتاج والعرض. وضخت المجموعة 27.90 مليون برميل يوميا في سبتمبر، بزيادة قدرها 180 ألف برميل يوميا. كما ارتفع إنتاج إيران إلى أعلى مستوى له منذ عام 2018 عندما أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على صادراتها النفطية. وتم الإبلاغ عن ارتفاع مماثل من العراق أيضًا. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك أي زيادة فورية في إنتاج النفط في فنزويلا على الرغم من تخفيف الولايات المتحدة العقوبات على قطاع النفط في الآونة الأخيرة.

وانخفض النفط الخام إلى أدنى مستوى له منذ أربعة أشهر تقريبًا في الأسبوع الماضي بسبب انحسار توترات العرض في الشرق الأوسط، وارتفاع صادرات أوبك، وإصدار بيانات اقتصادية متباينة من الصين، وارتفاع مستويات المخزون الأميركي. وشهدت الأسعار تصحيحاً بأكثر من 16 % منذ منتصف أكتوبر عندما تجاوزت 90 دولاراً للبرميل بفعل المخاوف بشأن تزايد المخاوف الجيوسياسية.

ومنذ بداية الحرب الإسرائيلية الفلسطينية، كانت هناك مخاوف من احتمال اضطراب صادرات النفط من منطقة الشرق الأوسط الغنية بالطاقة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، حتى الآن، ظلت صادرات النفط ومنتجات الطاقة الأخرى من المنطقة سالمة نسبيًا مما أدى إلى تخفيف التوتر الناتج عن انقطاع الإمدادات.

ويعد الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهمية لإنتاج الطاقة والنقل العالمي، حيث تساهم العديد من الدول الرئيسية المنتجة للنفط مجتمعة بأكثر من 30 بالمئة من إنتاج النفط العالمي. وأثرت المخاوف بشأن الطلب من ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، الصين، سلباً على آفاق الطلب. ويعاني الاقتصاد الصيني من تحديات في مجالات مثل قطاع العقارات والصادرات والديون والبطالة والاستهلاك والإنفاق والاستثمار مما يؤثر على الطلب على سلع الطاقة مثل النفط. وأظهر الإصدار الاقتصادي الأخير من البلاد أن الصادرات تقلصت أكثر من المتوقع في أكتوبر. وكان هناك تحسن غير متوقع في الواردات بسبب تدابير التحفيز الاقتصادي، ولكن الضعف المطول في الصادرات يمكن أن يعيق النمو ويحد من الطلب على النفط.

كما أن التراكم الهائل في مخزونات الخام الأميركية وارتفاع الإنتاج يضغطان أيضًا على توقعات الوقود. ووفقًا لبيانات معهد البترول الأميركي الأخيرة، ارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو 12 مليون برميل الأسبوع الماضي مقابل التوقعات البالغة 300000 برميل. ووصل إنتاج النفط الأميركي إلى مستويات قياسية بفضل الاستخدام الفعال لطرق الحفر الجديدة. وفي أغسطس 2023، سجل إنتاج البلاد 13.05 مليون برميل يوميا، محطما الرقم القياسي المسجل في الشهر السابق. كما أدى ارتفاع الإنتاج إلى ارتفاع الصادرات إلى مستوى قياسي.

ولا تدعم ديناميكيات العرض والطلب الحالية حدوث انتعاش حاد في الأسعار. ومن المتوقع أن يظل الإنتاج والصادرات الأميركية ثابتين في الأشهر المقبلة. وهناك توقعات بتحسن تدريجي في إنتاج دول أوبك مثل فنزويلا وإيران والعراق. وربما يحل هذا محل النقص في البراميل القادمة من المملكة العربية السعودية وروسيا. قد تكون المشاكل الاقتصادية في الصين، والتوقعات بارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل، وقوة الدولار الأميركي، العقبة الأخرى أمام السلعة في المدى القادم. وتظل التداولات حذرة، متتبعة التطورات في الشرق الأوسط حيث أن أي تصعيد للتوتر من شأنه أن يزعج سلسلة إمدادات النفط وبالتالي الأسعار.

وحذر رئيس إحدى أكبر شركات خدمات حقول النفط في العالم من أن المخاطر الجيوسياسية هي الأسوأ منذ 50 عامًا. وقال لورنزو سيمونيلي، الرئيس التنفيذي لشركة بيكر هيوز، إن الحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط تهدد بعدم الاستقرار على غرار حظر النفط عام 1973. وحذر سيمونيلي من أن توقعات النفط قد تتفاقم إذا انتشر الصراع في غزة، وقال إن المخاطر الجيوسياسية بلغت أعلى مستوياتها منذ نصف قرن، مما يثير المخاوف بشأن إمدادات الطاقة ويساعد في تغذية طفرة في الغاز الطبيعي المسال. وقال: «من السياق التاريخي، سمعت الناس يقولون، عليك العودة إلى الحظر النفطي لعام 1973 - وهو أمر مشابه إلى حد ما». وأضاف: «لكن خلال فترة ولايتي، لم يكن المناخ الجيوسياسي بهذه الهشاشة، وهذا أمر مائع للغاية من وجهة نظر سياسية.» وتأتي تعليقاته في الوقت الذي يضيف فيه الصراع بين إسرائيل وحماس في الشرق الأوسط إلى البيئة الجيوسياسية المحمومة بالفعل مع اقتراب الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا من نهاية عامه الثاني.

وبيكر هيوز، هي واحدة من الشركات الثلاث الرائدة في العالم في تقديم خدمات حقول النفط إلى جانب شركتي إس إل بي، وهاليبرتون، المسؤولة عن حفر الآبار ومد الأنابيب في جميع أنحاء العالم، من تكساس إلى غرب أفريقيا. كما أنها من كبار الموردين لمعدات الغاز الطبيعي المسال في وقت يتزايد فيه الطلب على الغاز المنقول بحرا، حيث فطمت أوروبا نفسها عن الغاز الروسي وارتفع الطلب العالمي على الطاقة. وقفزت أسعار النفط إلى أكثر من 130 دولارا للبرميل العام الماضي بعد دخول القوات الروسية إلى أوكرانيا. وارتفعت مرة أخرى الشهر الماضي إلى ما يقرب من 100 دولار للبرميل بعد أن هاجم مسلحو حماس إسرائيل. وتراجعت منذ ذلك الحين إلى نحو 80 دولارا يوم الجمعة مع انحسار المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى صراع أوسع في الشرق الأوسط وبيانات اقتصادية سلبية أضعفت توقعات الطلب.

وأدى استخدام روسيا لصادراتها من الغاز في أوكرانيا إلى تحفيز الطلب الأوروبي على صادرات الغاز الطبيعي المسال - خاصة من الولايات المتحدة - مع زيادة طفيفة في بناء المرافق التي تزودها بيكر هيوز بالمعدات.

ويتوقع بيكر أنها ستحجز ما يقرب من 9 مليارات دولار من طلبات معدات الغاز الطبيعي المسال خلال عامي 2022

و2023، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ في العامين الماضيين. وقالت إن الطاقة الإنتاجية العالمية ستحتاج إلى الارتفاع إلى 800 مليون طن سنويا بحلول نهاية العقد من نحو 410 ملايين طن سنويا هذا العام من أجل تلبية الطلب. وقال سيمونيلي إن بيكر هيوز لديها عقود متراكمة للغاز الطبيعي المسال تمتد حتى عام 2050، كما أن احتمالات عودة غاز خطوط الأنابيب الروسية إلى الظهور على المدى القصير كمنافس للغاز الطبيعي المسال، حتى لو انتهى الصراع في أوكرانيا، ضئيلة. وأضاف: «أعتقد أن أوروبا قد أظهرت الصعوبات الناجمة عن الاعتماد الكبير على مصدر واحد للطاقة».

وارتفعت أسعار الغاز الأوروبي إلى أكثر من 300 يورو لكل ميجاوات في الساعة بعد الغزو الأوكراني، وظلت السوق متوترة مع سعي القارة لاستبدال الواردات الروسية الرخيصة. وقد ساعد الشتاء الدافئ العام الماضي والجهود الناجحة التي بذلتها الدول الأوروبية لبناء المخزونات. قال سيمونيلي: «هناك تنفس الصعداء قليلاً الآن، لأنه يبدو أن الشتاء لا يزال معتدلاً نسبياً في هذه اللحظة». «لكن إذا كان هناك شتاء خطير، فسيظل له تأثير على أوروبا». وقال إن بناء مشاريع الغاز الطبيعي المسال على ساحل الخليج الأميركي سيستمر حيث يتطلع المصدرون الأميركيون إلى تلبية الطفرة في الطلب الأوروبي.

وقال سيمونيلي: «ما ترونه هو بالضبط تلك القرارات الاستثمارية النهائية المرتبطة بالإنتاج الإضافي، والتي ستكون مطلوبة لتلبية الحاجة»، مشيراً إلى مشاريع بقيمة 65 مليون طن سنوياً تم منحها الضوء الأخضر هذا العام، بحجم مماثل. العام القادم.

وأثارت طفرة الغاز الطبيعي المسال في أوروبا انتقادات من نشطاء المناخ، الذين حذروا من أنها قد تعرقل جهود خفض الانبعاثات في القارة. لكن سيمونيلي قال إن الوقود ساعد في خفض الانبعاثات عن طريق استبدال الفحم كمزود للطاقة الأساسية وسيظل جزءًا من مزيج الطاقة لسنوات قادمة.

وقال: «لا يزال هناك استخدام كبير للفحم في أوروبا أيضًا، لذلك هناك الكثير من الفرص ونحن نمضي قدمًا لمواصلة استبدال الفحم». «في النهاية، ستستمر في رؤية الجوانب النظيفة للغاز الطبيعي، إذا كنت تفكر في صافي الغاز الطبيعي المسال الصافي، وتطبيق استخدام احتجاز الكربون وتخزينه - وبالتالي هناك شريان حياة طويل نراه للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.»

وأضاف: «هذه لحظة جيدة للغاز الطبيعي المسال». «وإذا نظرت إلى القدرة على تحمل التكاليف والأمن والاستدامة، فإن الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال ليس مجرد وقود انتقالي بل هو وقود الوجهة.»

توسع تجارة النفط بين «إيران والصين والعراق»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سجلت واردات الصين النفطية من إيران مستويات قياسية مع زيادة إيران إنتاجها على الرغم من التهديد بفرض مزيد من العقوبات الأميركية. وتم تطبيق العقوبات الحالية بسبب البرنامج النووي الإيراني، ويسعى المشرعون الأميركيون إلى ممارسة المزيد من الضغوط بعد هجمات 7 أكتوبر على إسرائيل التي نفذتها حركة حماس، التي تدعمها إيران منذ فترة طويلة، على الرغم من نفي طهران أي تورط لها. ويدرس المشرعون الأميركيون الآن تشريعًا قد يفرض إجراءات على الموانئ والمصافي الأجنبية التي تعالج النفط المصدر من إيران. واشترت الصين، أكبر مستورد للخام في العالم وأكبر عميل لإيران، ما متوسطه 1.05 مليون برميل يوميا من النفط الإيراني في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، وفقا لبيانات تتبع السفن من فورتيكسا. وهذا أعلى بنسبة 60 % من الذروة التي سجلتها الجمارك الصينية قبل العقوبات في عام 2017. وقفزت الواردات هذا العام بعد أن رفعت طهران إنتاجها وعرضت تخفيضات كبيرة. وأظهر مسح أن إنتاج طهران ارتفع في أكتوبر إلى 3.17 ملايين برميل يوميا، وهو الأعلى منذ 2018، عندما أعادت واشنطن فرض العقوبات على إيران، وفقا لأرقام أوبك.

وأظهرت بيانات فورتيكسا أن من المتوقع أن تصل واردات الصين من إيران في أكتوبر إلى نحو 1.45 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى شهري على الإطلاق. وباستثناء شحنتين في ديسمبر 2021 ويناير 2022، لم تسجل الجمارك الصينية أي واردات مباشرة من إيران منذ ديسمبر 2020. يتم تصنيف جميع النفط الإيراني الذي يدخل الصين تقريبًا على أنه منشأ من ماليزيا أو دول شرق أوسطية أخرى، ويتم نقل النفط بواسطة «أسطول أسود» من الناقلات القديمة التي عادة ما تغلق أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بها عند التحميل في الموانئ الإيرانية لتجنب اكتشافها. وتشمل التكتيكات الأخرى التي تستخدمها هذه السفن تزييف المواقع وإجراء عمليات من سفينة إلى سفينة في مواقع خارج مناطق النقل المصرح بها وأحيانًا في الأحوال الجوية السيئة لإخفاء الأنشطة، مما يثير المخاوف بين الدول بشأن التلوث المحتمل. ويمكن في بعض الأحيان تتبع هذه السفن عبر الأقمار الصناعية بالقرب من الموانئ في عمان والإمارات العربية المتحدة وأبرزها ماليزيا، وهي مركز رئيس لإعادة الشحن، قبل تفريغ البضائع في الغالب في موانئ مقاطعة شاندونغ الصينية، وفقًا لفورتيسكا وكبلر.

وتنظم الصين واردات النفط الخام عن طريق إصدار الحصص. وفي وقت سابق من هذا العام، عندما كانت الحصص محدودة، وصف التجار بعض شحنات الخام الإيراني الثقيل بأنها مزيج من البيتومين، مما دفع السلطات الصينية إلى تكثيف عمليات تفتيش الناقلات.

وكانت شركتا التكرير الحكوميتان العملاقتان، سينوبك وبتروتشاينا، من العملاء الرئيسين للنفط الإيراني، مع استثمارات في حقول النفط في البلاد. لكنهم توقفوا عن تصدير النفط الإيراني منذ أواخر عام 2019، بعد الولايات المتحدة آنذاك. وأعاد الرئيس دونالد ترمب فرض العقوبات على صادرات طهران النفطية.

وأدت العقوبات في البداية إلى انخفاض حاد في التدفقات إلى الصين، لكن الأحجام انتعشت مع انضمام المزيد من المصافي المستقلة إلى المشتريات. وتقوم معظم شركات التكرير الصينية المستقلة، التي يزيد عددها على 40، بمعالجة النفط الإيراني، وفقًا لتجار صينيين. ولا تتمتع الشركات الصغيرة بالقدر الكافي من التعرض للنظام المالي العالمي القائم على الدولار، ولا تحتاج إلى التعاون مع الشركات الغربية في مجال التكنولوجيا. ويعتقد أن معظم المعاملات يتم دفعها بالعملة الصينية ويتم تداول الخام الإيراني الخفيف، وهو خام التصدير الرئيس، بخصم يبلغ نحو 13 دولارًا للبرميل مقارنة بخام برنت في بورصة إنتركونتيننتال على أساس التسليم قبل تسليم السفينة في شاندونغ عند وصوله في ديسمبر. ويقارن ذلك بعلاوة تبلغ نحو خمس دولارات للبرميل لخام عمان ذي الجودة المماثلة. وتشتري الصين أيضًا الخام من روسيا وفنزويلا، اللتين تواجهان أيضًا عقوبات أميركية. ولطالما عارضت بكين العقوبات الأحادية وقالت إن تجارتها الطبيعية تستحق الاحترام والحماية. ومع ذلك، فإن آخر شحنة نفط إيرانية للصين سجلتها الجمارك رسميًا كانت في أوائل عام 2022، وكانت مخصصة لاحتياطيات الدولة. ومنذ عام 2021، فرضت واشنطن عقوبات على أكثر من 180 فردًا وكيانًا مرتبطين بقطاعي النفط والبتروكيماويات الإيرانيين أو مرتبطين بنقل وغسل العائدات غير المشروعة. وتم تحديد أكثر من 40 سفينة على أنها ممتلكات محظورة للكيانات الخاضعة للعقوبات. وحول استئناف انتاج نفط كردستان، قال وزير النفط العراقي حيان عبدالغني يوم الأحد إنه يتوقع التوصل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان وشركات النفط الأجنبية لاستئناف إنتاج النفط من حقول النفط بالمنطقة الكردية في غضون ثلاثة أيام. وقال عبد الغني خلال زيارة إلى أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق شبه المستقل، إن العراق توصل إلى «تفاهم» مع تركيا فيما يتعلق باستئناف صادرات النفط الشمالية عبر خط الأنابيب العراقي-التركي. وأوقفت تركيا 450 ألف برميل يوميا من صادرات الشمال عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا اعتبارا من 25 مارس بعد حكم تحكيم غرفة التجارة الدولية. وأمرت المحكمة الجنائية الدولية أنقرة بدفع تعويضات لبغداد تبلغ نحو 1.5 مليار دولار عن الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2018. وبدأ عبدالغني وكبار مسؤولي النفط الاتحاديين يوم الأحد اجتماعات مع وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان وكبار مسؤولي الطاقة الأكراد لمناقشة الأمر. وقال عبد الغني للصحفيين في أربيل إن «الغرض من هذا الاجتماع هو حل كافة القضايا لتسهيل استئناف إنتاج النفط وصادراته». وقال «الخطوة الأولى هي الاتفاق مع المنطقة والشركات على تعديل عقودها الحالية لتتوافق مع الدستور العراقي. ويمكننا التوصل إلى اتفاق في غضون ثلاثة أيام.» والتقى مسؤولون نفطيون في الحكومة العراقية بممثلي اتحاد صناعة النفط في كردستان (ايبكور) للمرة الأولى يوم الأربعاء لمناقشة استئناف التدفقات إلى تركيا. ويضم أعضاء الاتحاد شركات النفط والغاز العالمية التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود النفط أو الغاز في إقليم كردستان العراق، والتي اضطر الكثير منها إلى وقف الإنتاج بسبب إغلاق خط الأنابيب.

قالت شركة النفط الوطنية النيجيرية إن.ان.بي.سي المحدودة يوم الأحد إنها استعادت 275 ألف برميل يوميا من إنتاج النفط في وحدتها المشتركة مع شركة توتال إنرجيز الفرنسية بعد التفاوض على إنهاء الإضراب العمالي. وقالت شركة النفط الوطنية النيجيرية في بيان إنه تم توقيع اتفاق لتعليق الإجراء بين شركة توتال إنرجيز ورابطة كبار موظفي البترول والغاز الطبيعي والاتحاد النيجيري لعمال البترول والغاز الطبيعي، الذين يمثلون كبار وصغار العاملين في الصناعة.

وقالت شركة النفط الوطنية النيجيرية إن «النقابات وافقت على تعليق العمل الصناعي الجاري الذي يؤدي إلى الاستعادة الفورية لإنتاج 275 ألف برميل من النفط يوميا». ولم تكشف شركة النفط الوطنية النيجيرية عن طبيعة النزاع أو مطالب العمال التي لم تعلن عنها من قبل.

وبلغ إنتاج نيجيريا من النفط 1.49 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وفقا لبيانات من هيئة تنظيم قطاع النفط، وهو لا يزال أقل من هدف ميزانية 2023 البالغ 1.69 مليون برميل يوميا. ورغم أن الإنتاج يتحسن هذا العام في أكبر منتج للنفط في أفريقيا، فإن سرقة الخام والتكرير غير القانوني ونقص الاستثمار في القطاع أعاقت الإنتاج الذي ظل أقل من حصتها في أوبك البالغة 1.74 مليون برميل يوميا.

وأدى ذلك إلى مخاوف من أن شركة النفط الوطنية النيجيرية قد تواجه صعوبات في توريد الخام إلى مصفاة دانجوت البالغة طاقتها 650 ألف برميل يوميا، والتي أخطأت عدة أهداف لبدء الإنتاج. وقالت مصادر الصناعة إن شركة النفط الوطنية النيجيرية ستقوم بتزويد مصفاة دانجوتي بما يصل إلى ست شحنات من النفط الخام في ديسمبر لاستخدامها في عمليات التشغيل الاختبارية.

صناديق التحوط والمضاربون يفككون مراكزهم الطويلة في سوق العقود الآجلة للنفط

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

بدأت تعاملات الأسبوع في سوق النفط الخام على تقلبات جديدة بين الانخفاض والارتفاع، في ظل مؤشرات متباينة بعضها إيجابي وآخر سلبي.

ولم تغب العوامل الصعودية عن المشهد في السوق وسط استمرار الحرب في الشرق الأوسط ومخاوف انقطاع الإمدادات، بينما لا يزال بإمكان الصين زيادة حصص تصدير الوقود.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن أسعار النفط الخام بدأت الأسبوع الجديد بتركيز أوسع على بيانات أضعف من المتوقع للطلب العالمي خاصة في الصين، كما تم تسجيل انخفاض في الطلب على البنزين أيضا في الولايات المتحدة».

وذكروا أن صناديق التحوط والمضاربين العاملين في سوق العقود الآجلة يقومون بتفكيك مراكزهم الطويلة في النفط الخام استجابة لديناميكيات حركة الأسعار الأخيرة.

وأوضح المحللون أن بعض البيانات الاقتصادية الجديدة من الصين تسببت في دعم المعنويات الهبوطية بين تجار النفط كما سجلت أسعار المستهلك لشهر أكتوبر انخفاضا، ما يشير إلى انخفاض الطلب في البلاد مع تعزيز المخاوف بشأن نمو الاقتصاد بشكل أبطأ وغير متساو مما كان متوقعا.

وفي هذا الإطار، أكد روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن طفرات الأسعار المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط هدأت كثيرا وتحولت الأنظار مجددا إلى أساسيات السوق النفطية خاصة بيانات الطلب العالمي وتحديدا مع اقتراب موعد الاجتماع الوزاري الموسع لتحالف «أوبك +» في نهاية الشهر الجاري، الذي قد يقوم بتعديلات جديدة على سياسة إنتاج التحالف، متوقعا تمديد العمل بالتخفيضات الطوعية الحالية لكبار المنتجين بقيادة السعودية وروسيا.

وأوضح أن تحالف «أوبك +» يعمل على الاستجابة لمتغيرات السوق واستخدام الآليات اللازمة لتعزيز التوازن وضمان بقاء الأسعار في مستويات معززة للاستثمارات الجديدة خاصة في مشاريع المنبع، مشيرا إلى تأكيد شركة نيسان سيكيوريتيز أن المستثمرين يركزون بشكل أكبر على الطلب البطيء في الولايات المتحدة والصين، في حين انحسرت بعض الشيء المخاوف بشأن تعطل الإمدادات النفطية.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، «إن تقارير دولية ترى أن حجم عمليات البيع في النفط مبالغ فيه بالنظر إلى أن الأساسيات لا تزال متشددة على الأقل على المدى القصير، مبينا أن الأساسيات ليست صعودية كما كان متوقعا في الأصل، مع ارتفاع صادرات النفط الروسية وضعف هوامش التكرير.

ونقل عن تقرير لشركة بيكر هيوز تأكيدها أن العالم يواجه أعلى المخاطر الجيوسياسية منذ الحظر النفطي عام 1973، معتبرا الحرب الروسية - الأوكرانية والصراع في الشرق الأوسط يمكن أن يهددا بمزيد من عدم الاستقرار في أسواق النفط والغاز.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، «إن الاتجاه الأمريكي لتخفيف العقوبات

الاقتصادية على فنزويلا يعزز المعروض من النفط الخام»، لافتا إلى عودة بعض أكبر كيانات تجارة النفط المستقلة إلى عرض الشحنات الفنزويلية.

ونقل عن بيانات دولية تشير إلى أنه يمكن للمشاريع المشتركة التي تديرها شركات إيني وريبسول وموريل آند بروم في فنزويلا أن تزيد الإنتاج بمقدار 50 ألف برميل يوميا إضافية على المدى القريب.

بدورها، ذكرت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، أن التقلبات السعرية متواصلة وحالة عدم اليقين ممتدة في سوق النفط، مشيرة إلى غلبة الاتجاه الهبوطي على التكهنات المحيطة بتباطؤ اقتصادات الدول الكبرى المستهلكة للنفط حيث تشمل العوامل التي أسهمت في هذا الانخفاض ارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة وتعليقات جيروم باول رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التي تشير إلى احتمال مزيد من التشديد النقدي، ما يزيد من الضغط على قطاع الطاقة.

وأفادت بأن صناديق التحوط والمضاربين العاملين في سوق العقود الآجلة يقومون بتفكيك مراكزهم الطويلة في النفط الخام استجابة لديناميكيات حركة الأسعار الأخيرة، مشيرة إلى احتمال حدوث انخفاض إضافي في الرهانات الصعودية ما قد يؤدي إلى تفاقم الزخم الهبوطي.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس بعد أن أصدرت منظمة أوبك تقريرا بدد مخاوف السوق بشأن ضعف الطلب في الولايات المتحدة والصين، والتي تفاقمت بفعل إشارات متضاربة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وخلال التعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر يناير 73 سنتا إلى 82.16 دولار للبرميل بعدما كانت قد انخفضت دولارا خلال التعاملات المبكرة.

كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لشهر ديسمبر 70 سنتا إلى 77.87 دولار للبرميل.

وصعدت الأسعار بنحو 2 في المائة يوم الجمعة بعدما عبر العراق عن دعمه لتخفيضات الإنتاج التي تطبقها مجموعة «أوبك +»، لكنها انخفضت بنحو 4 في المائة خلال الأسبوع مسجلة خسائر لثالث أسبوع على التوالي لأول مرة منذ مايو.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في الأسبوع الماضي «إن إنتاج الخام في الولايات المتحدة هذا العام سيزيد على نحو أقل بقليل من المتوقع، بينما سينخفض الطلب».

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 83.71 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 83.21 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات سابقة، وأن السلة خسرت نحو ستة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 89.78 دولار للبرميل.

«أوبك»: أساسيات سوق النفط لا تزال قوية .. المضاربون وراء انخفاض الأسعار الاقتصادية

قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» أمس «إن أساسيات سوق النفط لا تزال قوية»، وألقت باللائمة على المضاربين فيما يتعلق بانخفاض الأسعار، في الوقت الذي رفعت فيه قليلا توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023 وتمسكت بتوقعاتها المرتفعة نسبيا لعام 2024.

وضغطت المخاوف بشأن النمو الاقتصادي والطلب على الأسعار على الرغم من خفض الإمدادات من «أوبك» وحلفائها والصراع في الشرق الأوسط.

لكن المنظمة قالت في تقرير شهري «إن السوق في وضع جيد على الرغم من المعنويات السلبية المبالغ فيها»، وأرجعت هذا إلى قوة الواردات الصينية والاحتمالات الطفيفة لتراجع النمو الاقتصادي وقوة سوق النفط الحاضرة.

وقالت «أوبك» في بداية تقريرها «تؤكد البيانات في الآونة الأخيرة اتجاهات النمو العالمية الرئيسة القوية والأساسيات الصحية لسوق النفط».

وجاء في مقدمة التقرير «اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض في الأسابيع القليلة الماضية، متأثرة أساسا بالمضاربين في الأسواق المالية».

وزادت «أوبك» في التقرير توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023 إلى 2.46 مليون برميل يوميا، بزيادة 20 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة. وفي عام 2024، تتوقع «أوبك» ارتفاع الطلب بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا، دون تغيير عن الشهر الماضي. وساعد إلغاء الإغلاقات التي كانت مفروضة نتيجة الجائحة في الصين على ارتفاع الطلب على النفط في عام 2023. وتوقعت «أوبك» استمرار نمو الطلب بشكل أقوى العام المقبل مقارنة بتوقعات جهات أخرى مثل وكالة الطاقة الدولية.

وهذا أحدث تقرير قبل اجتماع «أوبك» وحلفائها، فيما يعرف باسم مجموعة «أوبك +»، في 26 نوفمبر لتحديد السياسة. وتقلص المجموعة الإنتاج منذ أواخر عام 2022 لدعم السوق، ويدعو أحدث اتفاق إلى فرض قيود على الإنتاج طوال عام 2024.

وقال تقرير «أوبك» أيضا «إن إنتاج أوبك من النفط ارتفع في أكتوبر مدفوعا بزيادات في إيران وأنجولا ونيجيريا على الرغم من التعهد بخفض الإمدادات».

وعززت إيران -وهي مستثناة من خفض إمدادات أوبك بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة عليها- إنتاجها في 2023 في اتجاه يقول محللون «إنه نتيجة لنجاحها فيما يبدو في التهرب من العقوبات وتقدير الولايات المتحدة لتطبيقها».

وتتعافى نيجيريا وأنجولا من تحديات داخلية حدت من إنتاجهما.

لكن «أوبك» لاحظت في التقرير الذي تناول القوة الأساسية لسوق النفط أن إنتاج النفط في نيجيريا وإنتاج الدول الأعضاء الـ11 الخاضعة لقيود إنتاج ما زال أقل من أهداف هذه الدول في الإنتاج.

وأشارت «أوبك» أيضا إلى قوة أسواق النفط الخام القائمة كعلامة أخرى على صحة السوق.

وقالت «سوق الخام القائمة القوية تتجلى بشكل أكبر في فروق الخام القوية التي شوهدت في جميع المناطق تقريبا في أكتوبر واستمرت في أوائل نوفمبر».

باكستان تتوقع اشتداد حدة أزمة نقص إمدادات الغاز في يناير المقبل

الاقتصادية

قالت مصادر حكومية في باكستان «إن البلاد يمكن أن تشهد ذروة أزمة نقص إمدادات الغاز الطبيعي خلال الشتاء، مع احتمال عدم وصول شحنة غاز مسال من شركة سوكارأذربيجان في يناير المقبل».

ونقل موقع نيوز الإخباري الباكستاني عن المصادر القول «إن النقص في يناير المقبل سيصل إلى 470 مليون قدم مكعبة يوميا مقابل نقص متوقع قدره 360 مليون قدم مكعبة يوميا خلال ديسمبر المقبل.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن شركة سوكار الأذربيجانية المملوكة للدولة قد لا تتمكن من عرض سعر محدد لشحنة الغاز المسال المقررة لباكستان في يناير.

وفي الشهر الماضي، قال مسعود نابي الرئيس التنفيذي لشركة باكستان للغاز الطبيعي المسال المملوكة للدولة «إن باكستان تدرس توقيع عقد جديد طويل الأجل لشراء الغاز الطبيعي المسال لسد العجز المتوقع في إنتاج الوقود المحلي».

وأضاف أن «العقد المنتظر يتضمن الحصول على شحنة غاز مسال شهريا، لكن إمكانية التوصل إلى اتفاق وتوقيت التوصل إليه سيتوقف على الأسعار التي يقدمها الموردون»، مشيرا إلى أن الشركة تسعى لتأمين الحصول على شحنتين تسليم يناير المقبل من السوق الفورية.

وتعاني باكستان، التي واجهت شبح الإفلاس المالي في وقت سابق من العام الحالي، أزمة غاز منذ بدء الحرب الروسية - الأوكرانية في أواخر فبراير 2022 وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية بشدة.

وتضطر الشركة إلى وقف ضخ الغاز إلى المصانع والمنازل خلال فصول الشتاء بشكل دوري نتيجة ارتفاع الطلب على الوقود.

«توتال» تعتزم شراء 3 محطات لتوليد الكهرباء بالغاز في أمريكا بـ 635 مليون دولار

الاقتصادية

تعتزم شركة الطاقة الفرنسية «توتال إنيرجيز إس إي» شراء ثلاث محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز في الولايات المتحدة مقابل 635 مليون دولار.

وذكرت شركة توتال إنيرجيز، أمس، أنها قررت شراء ثلاث محطات كهرباء تعمل بالغاز بقدرة إجمالية تبلغ 1.5 جيجاواط من شركة «تكس جين» في تكساس مقابل 635 مليون دولار.

وتعتقد الشركة أن عملية الاستحواذ ستكمل قدراتها في إنتاج الطاقة المتجددة في تكساس بما في ذلك 2 جيجاواط مثبتة، و2 جيجاواط قيد الإنشاء، و3 جيجاواط أخرى قيد التطوير.

وقال ستيفان ميشيل رئيس قطاعات الغاز والطاقة المتجددة والكهرباء في شركة توتال، «سيسهم هذا الاستحواذ بشكل إيجابي في تحقيق مستهدف الربحية لدينا بنسبة 12 في المائة بحلول عام 2028 لقطاع أعمال الطاقة المتكاملة لدينا».

وتشمل المحطات قيد عملية الاستحواذ، التي ترتبط بمجلس الاعتمادية الكهربائية في تكساس، محطة وولف هولو 1 بقدرة 745 ميجاواط وتوربينات غاز ذات الدورة المركبة في دالاس، ومحطة كولورادو بيند 1 بقدرة 530 ميجاواط وتوربينات غاز ذات دورة مفتوحة بقدرة 74 ميجاواط، وموقع «لا بورتي» بقدرة 150 ميجاواط، وكلاهما في هيوستن.

إلى ذلك، أظهرت بيانات شركة تشغيل شبكة الكهرباء في فرنسا «آر تي إي»، أمس، تراجع إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية في فرنسا إلى أدنى مستوياته منذ 8 نوفمبر. وأظهرت البيانات أن معدل إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بلغ 34.523 ميجاواط، مقارنة بمتوسط إنتاج بلغ 36.002 ميجاواط على مدار خمسة أيام.

«بتروتشاينا» الصينية بدلاً من «إكسون» مشغّلاً رئيسياً لحقل «غرب القرنة 1» بالعراق

الشرق الأوسط

حلّت «بتروتشاينا» الصينية محل «إكسون موبيل» الأميركية العملاقة لتكون مُشغلاً لحقل غرب القرنة 1 النفطي جنوب العراق، وتمتلك أكبر حصة وتُنهي صراعاً دامَ لسنوات حول شروط خروج الشركة الأميركية.

فقد وقّعت «إكسون موبيل» اتفاقيات لنقل حصتها المتبقية، البالغة 22.7 في المائة، في حقل نفط غرب القرنة 1 العملاق، البالغ نحو 550 ألف برميل يومياً، إلى شركة «نفط البصرة» التي تديرها الدولة. ويتوقع التوقيع على التسليم في حفل سيُعقَد في وزارة النفط يوم الأربعاء.

ونقلت «رويترز» عن معاون مدير شركة «نفط البصرة» لشؤون الحقول وجولات التراخيص، حسن محمد، قوله: «إن شركة نفط البصرة ووزارة النفط درستا اتفاقية التسوية، وهما تريان أن الخيار الأفضل هو أن تصبح بتروتشاينا المشغّل الرئيسي لغرب القرنة 1».

وأضاف أن العراق وقّع «اتفاقية بيع» لترتيب الأمور المالية، لاستكمال عملية استحواذ شركة «نفط البصرة»، التي تديرها الدولة، على حصة «إكسون موبيل» في حقل غرب القرنة 1 النفطي.

وأوضح أن اتفاق البيع يتضمّن التزاماً بحل قيمة الضريبة التي يتعيّن على «إكسون موبيل» أن تدفعها مقابل بيع حصتها في الحقل لشركة «بتروتشاينا»، خلال المحادثات اللاحقة.

وكانت «إكسون» قد كشفت، في عام 2020، خططها للخروج من صناعة النفط العراقية، مع ظهور تقارير، العام الماضي، تقول إنها تُجري محادثات مع شركتين صينيتين لبيع حصتها في «غرب القرنة 1».

وأشارت بعض التقارير إلى أن قرار «إكسون» قد تكون له علاقة بتدهور العلاقات بين هذا العملاق والحكومة العراقية بعد تورط «إكسون» في إنتاج النفط بمنطقة كردستان، حيث هناك خلافات مع بغداد.

والآن، سيجري نقل حصة «إكسون» في «غرب القرنة 1» إلى شركة «نفط البصرة»، المملوكة للدولة، مع «بتروتشاينا» لتكون مشغّلاً رئيسياً يدير الحقل.

وإلى جانب «بتروتشاينا»، يشمل المساهمون في «غرب القرنة 1» شركة «بيرتامينا» الإندونيسية، التي اشترت، العام الماضي، حصة 10 في المائة، وشركة «إيتوشو» اليابانية. وستصبح شركة «نفط البصرة» المساهم الأكبر، بعد الانتهاء من صفقة «إكسون»، مع حصة تفوق الـ50 في المائة.

«غرب القرنة 1» هو واحد من أكبر حقول النفط في العالم، مع احتياطيات تُقدَّر بأكثر من 20 مليار برميل من الهيدروكربونات القابلة للاستخراج. ويبلغ متوسط الإنتاج 500 ألف برميل يومياً، ما يجعل الحقل حجر الزاوية في خطط العراق، لزيادة إجمالي الإنتاج الوطني.

ويطمح العراق لرفع طاقته الإنتاجية إلى ما بين 7 و8 ملايين برميل يومياً، من الطاقة الحالية البالغة 5 ملايين برميل يومياً، مع معدلات إنتاج فعلية تبلغ نحو 4.5 مليون برميل يومياً. ومع ذلك أشار المحللون إلى أنه سيكون من الصعب القيام بذلك، ومن المحتمل أن تبلغ الطاقة الإنتاجية ذروتها دون هذا المستوى، عند نحو 6.3 مليون برميل يومياً.

واشنطن تحقق بانتهاك نحو 100 ناقلة السقف السعري للنفط الروسي

اقتصاد الشرق

أرسلت وزارة الخزانة الأميركية إخطارات إلى شركات إدارة السفن بشأن أكثر من 100 سفينة يُشتبه في انتهاكها الحد الأقصى المفروض على سعر النفط الروسي، والذي اعتمد بعد غزو أوكرانيا، حسبما قال شخص مطلع على الأمر.

ذهبت الإخطارات إلى شركات في نحو 12 دولة، وفقاً للشخص الذي طلب عدم الكشف عن هويته لأنه يناقش اتصالات خاصة.

فرضت وزارة الخزانة الأميركية مؤخراً عقوباتها الأولى على الشركات المتهمة بانتهاك الحد الأقصى للسعر، وتشير الإخطارات الأخيرة إلى أنها قد تبدأ في معاقبة الشركات المخالفة.

من جهته، قال متحدث باسم وزارة الخزانة إن الوزارة لا تؤكد أو تعلق على التحقيقات أو الإجراءات التي تنفذها، ولكنها ملتزمة بتطبيق الحد الأقصى السعري المفروض على نفط روسيا. وكانت «رويترز» قد نشرت الخبر لأول مرة.

تطلب الإخطارات عموماً من الشركات أن تثبت أنها اشترت النفط بأقل من الحد الأقصى، وإلا فإنها ستواجه عقوبات.

فرضت مجموعة السبع سقفاً قدره 60 دولاراً للبرميل على مشتريات النفط الخام في ديسمبر، وعتبات أخرى للوقود المكرر في فبراير. تتطلب الإجراءات من مالكي السفن الحصول على شهادات من التجار بأن النفط لم ينتهك الحد الأقصى. إذا حدث ذلك، فلا يُسمح لهم بتقديم الخدمات.

لكن تداول النفط الآن أعلى بكثير من الحد الأقصى للسعر، في وقت لجأت روسيا إلى بناء أسطول ظل كبير من الناقلات، بينما تقوم بنقل صادراتها إلى دول مثل الهند.

أسعار الغاز المسال تنخفض رغم ارتفاع الطلب.. ما السبب؟

أسماء السعداوي

الطاقة

عادةً ما ترتفع أسعار الغاز المسال في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، مع قرب حلول فصل الشتاء؛ حيث تزداد الحاجة إلى ذلك الوقود من أجل التدفئة إلى جانب الاستعمالات الأخرى.

لكن الأسعار في هذا الوقت من العام تشهد واقعًا مغايرًا تمامًا؛ إذ سجّلت انخفاضًا لافتًا رغم ارتفاع الطلب في آسيا وأوروبا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي الأسبوع المنتهي يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري (2023) انخفض السعر الفوري للغاز المسال المتجه إلى شمال آسيا إلى 16.50 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض عن 17 دولارًا في الأسبوع السابق له.

كما تراجعت أسعار الغاز المسال لـ3 أسابيع متواصلة، إلا أنها ما زالت أعلى من آخر انخفاض مسجل في الأسبوع المنتهي يوم 6 أكتوبر/تشرين الأول عندما بلغت 13.50 دولارًا للمليون وحدة حرارية بريطانية.

أسباب تراجع أسعار الغاز المسال

يقول محلل شؤون السلع الآسيوية كلايد راسل، إن ارتفاع الطلب في أكبر المناطق المستوردة للغاز المسال في آسيا وأوروبا لم يكن كافيًا لزيادة الأسعار بالسوق الفورية التي -على العكس- واصلت الانخفاض، بحسب المقال الذي نشرته وكالة رويترز.

وأوضح أن النمط المعتاد لأسعار الغاز الفورية في آسيا هو الصعود في الشتاء، ثم تنخفض نتيجة لتراجع الطلب قبل حلول فصل الصيف.

لكن الأسعار ما زالت مرتفعة، بحسب «راسل» الذي أرجع ذلك إلى كون حجم الطلب ضعيفًا نسبيًا، وكذا زيادة المعروض الأكثر من كافٍ؛ خاصة ذلك القادم من الولايات المتحدة الأميركية.

كما لا يتوقع كاتب المقال أن تؤثر المخاوف بشأن الإمدادات مثل العقوبات المحتملة على مشروع أركتيك2- للغاز المسال (Arctic LNG-2) في روسيا، وارتباك الإمدادات في محطة غورغون التابعة لشركة شيفرون (Chevron) بأستراليا، في التوقعات بشأن زيادة المعروض.

وأضاف: «هذا يترك السعر الفوري تحت رحمة الطلب، ورغم وجود بعض الارتفاع في كل من آسيا وأوروبا؛ فإنه لم يكن

كافيًا لرفع الأسعار الفورية».

واردات آسيا من الغاز المسال في نوفمبر
استعان المحلل كلايد راسل، في مقاله الذي اطلعت عليه منصة الطاقة، بتوقعات شركة «كبلر» (Kpler) لتحليل بيانات الطاقة، بشأن واردات آسيا من الغاز المسال خلال الشهر الجاري.

وبحسب كبلر، من المتوقع زيادة واردات القارة إلى 22.67 مليون طن متري في نوفمبر/تشرين الثاني، ارتفاعًا من 21.18 مليون طن في أكتوبر/تشرين الأول المنصرم.

يمثل ذلك ارتفاعًا طفيفًا عن 21.41 مليون طن متري مقارنة بواردات آسيا في نوفمبر/تشرين الثاني (2022).

ومن المتوقع أن تستولي الصين على معظم واردات آسيا في الشهر الجاري.

ووفق بيانات الشركة، ستستورد الصين 5.67 مليون طن في نوفمبر/تشرين الثاني بزيادة عن 5.41 مليون طن في أكتوبر/تشرين الأول، إلا أن الرقم ما زال دون 6.12 مليونًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

ومن المتوقع أن تشهد اليابان وصول 5.41 مليون طن متري، دون تغيير عن أكتوبر/تشرين الأول السابق، وبانخفاض طفيف عن 5.65 مليون طن في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

كما من المتوقع أن تستورد الهند 1.3 مليون طن متري في نوفمبر/تشرين الثاني، بانخفاض عن 1.85 مليون طن في أكتوبر/تشرين الأول.

وتُعَد الهند سوقًا حساسة لأسعار الغاز المسال، وأثّر ارتفاع الأسعار الفورية في الأسبوع المنتهي في 20 أكتوبر/تشرين الأول عند 17.90 دولارًا للبرميل، في إضعاف إقبال التجار على الشراء.

واردات أوروبا من الغاز المسال
تتوقع شركة كبلر ارتفاع واردات أوروبا من الغاز المسال في نوفمبر/تشرين الثاني الجاري إلى 10.12 مليون طن متري، زيادة من 9.50 مليون طن في أكتوبر/تشرين الأول، ليكون أعلى منذ مايو/أيار.

يُقارن ذلك الرقم بـ11.67 مليون طن في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي (2022).

واتجهت بلدان أوروبا إلى زيادة واردات الغاز المسال في أعقاب خسارة قطاع كبير من إمدادات الغاز الروسي المنقولة عبر الأنابيب في أعقاب غزو موسكو لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، بحسب الكاتب كلايد راسل.

وتسببت مجموعة عوامل؛ منها تدمير الطلب وارتفاع واردات الغاز المسال حتى مايو/أيار، في امتلاء مرافق تخزين الغاز

في أوروبا بنسبة 99.6%، وهو ما يعني حاجة أقل لاستيراد المزيد من الغاز المسال.

يُقصَد بمصطلح تدمير الطلب، حالة انخفاض دائمة أو مستدامة للطلب على سلعة ما، نتيجة للارتفاع المستمر في أسعارها، أو محدودية المعروض منها.

ونتيجة لتلك العوامل، يقرر المستهلكون أن السلعة لا تستحق الشراء، كما قد يبحثون عن بدائل لها، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

يقول كاتب المقال إن حلول شتاء أبرد من المعتاد ربما يستنزف المخزونات الأوروبية، إلا أنه من غير المحتمل أن يؤدي هذا السيناريو إلى استيراد المزيد قبل حلول يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط من العام المقبل (2024).

يوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة، استنادًا إلى أحدث بيانات منظمة أوابك- ترتيب مصدري الغاز المسال إلى أوروبا في الربع الأول 2023:

الغاز المسال الأميركي

يقول المحلل الاقتصادي كلايد راسل، إن واردات أوروبا من الغاز المسال الأميركي في تزايد؛ إذ تقدم الولايات المتحدة أسعارًا أرخص من كبار المصدرين الآخرين مثل قطر، نتيجة للفائض في إنتاج الغاز المحلي.

ومن المتوقع ارتفاع واردات أوروبا من الغاز المسال الأميركي إلى 5.45 مليون طن في نوفمبر/تشرين الثاني بزيادة عن 3.98 مليونًا في أكتوبر/تشرين الأول السابق، وهو أعلى معدل منذ أبريل/نيسان.

كما تشق صادرات الغاز المسال الأميركي طريقها إلى آسيا أيضًا، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 1.97 مليون طن في نوفمبر/تشرين الثاني، بزيادة عن 1.83 مليونًا في أكتوبر/تشرين الأول.

واردات أوروبا من الغاز عبر الأنابيب

قال خبير الصناعات الغازية في منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك» المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إن مواقع تخزين الغاز في أوروبا ممتلئة بنسبة 99.5% حتى اليوم الإثنين 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وفي تدوينة عبر منصة إكس (X)، قال عبدالمعطي إن إجمالي الغاز المتدفق إلى بلدان القارة عبر الأنابيب بحسب طلبيات الشراء بلغ 428.8 مليون متر مكعب اليوم.

الطن = 1.38 ألف متر مكعب.

وبحسب البيانات التي اطلعت عليها منصة الطاقة، جاءت النرويج في المركز الأول لمصادر الإمدادات بـ240.1 مليون متر مكعب، ثم الجزائر ثانيًا بـ88.2 مليون متر مكعب، مع إمكان رفع الضخ إلى 100 مليون متر مكعب حسب الطلب.

وجاءت روسيا في المركز الثالث بـ70.4 مليون متر مكعب، ثم أذربيجان بمعدل 23.5 مليون متر مكعب، وأخيرًا ليبيا بـ10.5 مليون متر مكعب وهو أحد أعلى المعدلات منذ بداية العام (2023)، بحسب بيانات خبير أوابك عن حجم الإمدادات ليوم الإثنين 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

شركة تكنولوجيات الصحراء تدعم الطاقة المتجددة في السعودية

داليا الهمشري

الطاقة

في إطار الجهود المبذولة للتوسع في قطاع الطاقة المتجددة في السعودية، وقَّعت شركة تكنولوجيات الصحراء «Desert Technologies» مذكرة تعاون دولية مع شركة السويدي إلكتريك «SWDY.CA» المصرية، على هامش أعمال المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الأفريقي، الذي عُقد الخميس 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وتهدف مذكرة التعاون إلى زيادة حجم صادرات الطاقة المتجددة التي تنتجها شركة تكنولوجيات الصحراء إلى الأسواق الأفريقية عن طريق شركة السويدي إلكتريك، وزيادة المحتوى المحلي من الألواح الشمسية التي تنتجها بمشروعات الطاقة المتجددة في السعودية، وتنفّذها «السويدي».

جاء ذلك حسب بيان صحفي، حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه، اليوم الإثنين 13 نوفمبر/تشرين الثاني.

وتُعدّ تكنولوجيات الصحراء -الرائدة في مجال حلول الطاقة المتجددة وعضو برنامج صنع في السعودية- أول شركة سعودية تُصنّع وتُصدّر ألواح الطاقة الشمسية.

التعاون المصري - السعودي

وقّع مذكرة التعاون الرئيس التنفيذي لشركة تكنولوجيات الصحراء خالد بن أحمد شربتلي، والرئيس التنفيذي التجاري لشركة السويدي إلكتريك المهندس محمد عاطف.

والسويدي إلكتريك «SWDY.CA» إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول الطاقة والبنية التحتية المتكاملة في قارة أفريقيا والشرق الأوسط.

يقول خالد شربتلي: «إن هذه الاتفاقية تأتي في إطار إستراتيجية الشركة وحرصها على فتح آفاق جديدة للتعاون المثمر والمستمر بين الشركات السعودية والمصرية، لتحقيق التكامل المنشود، ودعم وتطوير مشروعات الطاقة المتجددة في السعودية ومصر والقارة الأفريقية».

وأضاف: «نحن سعداء بالعمل مع شركة السويدي إلكتريك، التي تُعدّ إحدى أهم الشركات المصرية في مجال حلول الطاقة المتجددة»، حسب البيان الذي حصلت منصة الطاقة على نسخة منه.

وأوضح أن المذكرة تهدف إلى دعم الصادرات السعودية من الألواح الشمسية التي تنتجها الشركة، وتعزيز المحتوى المحلي في مجال الطاقة المتجددة، موضحًا أن الاتفاقية تشمل السعودية ومصر والعديد من دول غرب أفريقيا.

جودة المنتج السعودي

أكد شربتلي في بيان، حصلت منصة الطاقة على نسخة منه، أن جودة المنتج السعودي من الألواح الشمسية أهّلته بقوةٍ للدخول والمنافسة في العديد من الأسواق العالمية، من بينها السوق المصرية والألمانية والإسبانية واليونانية والأميركية والعراقية والأردنية وجزر الكاريبي والعديد من الأسواق الأفريقية.

وتُنتج شركة تكنولوجيات الصحراء -حاليًا- 935 ألف لوح شمسي سنويًا بقدرة إنتاجيةٍ تصل إلى 3 آلاف ميغاواط، وتستهدف رفع القدرة الإنتاجية إلى 4 آلاف ميغاواط سنويًا، لتعزيز الصادرات السعودية غير النفطية، وزيادة وتنويع مصادر الدخل، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضح شربتلي أن «تكنولوجيات الصحراء» لديها سجلّ حافل بمثابة مطور للطاقة الكهروضوئية، ومستثمرٍ، ومقاولٍ، بالإضافة الى التشغيل والصيانة، وتصنيع الألواح الشمسية الكهروضوئية، وتوفير الحلول المتكاملةٍ لأنظمة تخزين الطاقة، مضيفًا أن الشركة تعمل في أكثر من 25 دولة.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي التجاري لشركة السويدي إلكتريك المهندس محمد عاطف: «تعكس مذكرة التفاهم التزام الطرفين بتعزيز التعاون الثنائي والعمل المشترك من أجل تحقيق أهداف التنمية والاستدامة في مجال الطاقة المتجددة».

وأضاف أن الاتفاقية مع شركة تكنولوجيات الصحراء تتيح المجال للتعاون بتنفيذ مشروعات إستراتيجية في قطاع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المتكاملة في المملكة ومصر ودول غرب أفريقيا، كما تعكس الالتزام بتسخير المزايا التي يمتلكها كلا الطرفين لتوسيع نطاق الأعمال وفتح أبواب الفرص لتحقيق معدلات نمو جديدة لكلا الطرفين.

شكراً